رئيس الوزراء يعتبر المسألة قانونية.. والعموش يتهم المراقب العام باصدار تعليمات الزيارة.. والتصعيد ما زال متبادلا

الاردن: الحكومة تريد اعتذارا علنيا عن زيارة عزاء الزرقاوي والاخوان يستبعدون خيار التنازل

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

لا يسعى الاخوان المسلمون للاعتذار ولا للتنازل .. ولا تخطط الحكومة لأي خضوع لشروط الاسلاميين.. هذا هو الان عنوان الازمة الطازجة والمستمرة بين التيار الاسلامي الاردني وبين الحكومة بعد اعتقال اربعة نواب وتشديد سجنهم اثر زيارتهم لمقر العزاء بأبو مصعب الزرقاوي في مدينة الزرقاء الاسبوع الماضي.

والاخوان لن يزولوا عن الخارطة لكنهم لن يكسروا انف الحكومة في الوقت نفسه كما يقول الكاتب والمحلل اليساري جميل النمري وهو يقترح على الطرفين التبريد وايجاد حل ما. ومع استمرار حملة الاعلام الرسمي على قيادة الاخوان خف نسبيا الشحن والشحن المضاد وبدا واضحا ان المشهد المعلق يؤشر على ان الحكومة لا تعتبر نفسها الطرف الذي ينبغي ان يعالج الازمة الحالية فيما يصر الاخوان المسلمون على انهم ليسوا الطرف الذي ينبغي عليه ايجاد الحل ايضا.

ورئيس الوزراء معروف البخيت جدد في لقاء مع النواب امس الاول قناعته بان قضية النواب الاربعة قانونية ليست سياسية مشيرا الى انها بين يدي القضاء بمعنى ان سلطة التنفيذ في الحكومة لا تملك خيارا وبالتالي فهي ليست الجهة المعنية بايجاد حل للتوتر القائم.

وفي هوامش الموقف الحكومي ثمة اصرار على حل واحد فقط يقول الاخوان المسلمون انه غير مطروح وهو الاعتذار عن زيارة الاربعة واستنكار هذه الزيارة والتنصل منها واتخاذ عقوبات تنظيمية بحق زعيم صقور الاخوان الشيخ محمد ابو فارس، في هذه الحالة تبرد الجبهة الرسمية وتبقى القضية القانونية باعتبارها محصلة لشكاوى تقدم بها مواطنون لا تملك الحكومة القرار بالنيابة عنهم وهم عائلات وذوو ضحايا تفجيرات فنادق عمان.

وداخل جبهة العمل الاسلامي وتيارات الاخوان يوجد احساس عام بان الشوكة في الحلق، فالتنازل والاعتذار العلني والاستنكار يعني الخضوع بعد ازمة مفتعلة برأي صقور الاخوان والخنوع للعبة قررت شروطها من جانب الحكومة فقط وهناك انقسام ما بين معتدلين يقولون بان الاعتذار لن يكلف شيئا ويمكن تمريره تحت لافتة احترام مشاعر الاردنيين بعد ان كانت هذه المشاعر الذريعة والحجة التي استخدمها جميع النقاد. وفي الجانب المقابل يوجد متشددون يرفضون التنازل ويكتفون باتهام الحكومة بالتحريض والفتنة ولا يريدون سماع اصوات اربعة الاف مواطن تجمعوا معا لاول مرة في تاريخ عمان وهتفوا ضد جماعة الاخوان، فهؤلاء بالنسبة لمجلس شورى جماعة الاخوان مواطنون وظفت مشاعرهم وبالنسبة للحكومة طرف في العقدة القانونية للمشكلة وبالنسبة للمشهد بشكل عام مواطنون لديهم رأي تضرروا من ابو مصعب الزرقاوي وتضرروا من عبارات التمجيد التي قيلت فيه على هامش العزاء.

ولا يبدو على الاطلاق ان مطبخ الاخوان بصدد التنازل الذي تريده وتخطط له الحكومة وتعتبره شرطا ضمنيا لمعالجة الملف، فقد اصدر مجلس شورى الجماعة امس الاحد بيانا استهجن فيه ما اسماه بالتوظيف السياسي لمشاعر ذوي شهداء الفنادق والامهم بغرض الاساءة للحركة الاسلامية، كما اعتبروا في نفس البيان ان سياسة التأزيم والتوتير تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في تعزيز مناخات الاحباط والتشدد والاتجاهات غير المرغوبة فكريا وسياسيا في المجتمع ولا تخدم سلامة النسيج الوطني ووحدته الذي يواجه عددا كبيرا من التحديات وعلى اكثر من مستوى.

وشورى الاخوان هنا يقولها ضمنيا.. محذرا من خلق مناخات تعزز التطرف والعنف على اساس الازمة الاخيرة، كما اتهم مجلس الشورى الحكومة بافتعال وتضخيم الحدث، مشيرا لوجود مخطط يستهدف الحركة الاسلامية بخاصة والوطنية بعامة بهدف عزلها واضعاف دورها في المجالين السياسي والاجتماعي مقدمة لتمرير تشريعات تضع قيودا على الحريات العامة والعمل السياسي.

والاشارة الاخيرة لبيان شورى الاخوان تقصد حصرا القانون الجديد لمكافحة الارهاب الذي تعمل الحكومة على تسويقه حاليا، كما ان البيان اعتبر سلوكيات الحكومة ازاء هذه القضية تعبيرا عن الازمة والانفعال وعن العجز على تلمس السبيل الاقوى في معالجة التداعيات والمستجدات على الساحة الوطنية ومواجهة التحديات التي يتعرض لها الامن الوطني.

وعلى ضوء ذلك طالب شورى الاخوان بوقف حملات التحريض والاساءة وبالافراج الفوري عن النواب الاربعة وعن معتقلي التيار الاسلامي على خلفية قضايا غير واضحة، كما طالب باتخاذ خطوات عملية نحو الاصلاح السياسي ومكافحات الفساد وعقد مؤتمر وطني يمثل كل القوى والقطاعات ويحصن الوطن ضد التحديات الخارجية والداخلية.

وتعبيرا عن شعور الاخوان بوجود ازمة عبر مجلس الشورى عن ثقته بابناء الشعب الاردني الذين خبروا الحركة ومواقفها وتاريخها عبر عقود طويلة وعرفوا جهدها في خدمتهم وحرصها على سلامة الوطن وامن المجتمع.

ولغة البيان الاخير من شورى الاخوان لا تنطوي على اي اشارة يمكن رصد احتمالات التنازل والاعتذار فيها، كما ان لغة رئيس الوزراء معروف البخيت لا تنطوي على اي ليونة بالمقابل على اعتبار ان الازمة من حيث السبب والظرف والنتيجة ليست ازمة حكومية وبالتالي فحلها ليس حكوميا.

ومن الواضح ومن باب التحليل السياسي ان الاجواء الرسمية والشعبية والاعلامية الحالية توفر لرموز الاعتدال في مطبخ الاخوان فرصة مواتية لاخراج المتطرفين والصقور قدر الامكان من معادلة القرار وهي معركة يعتقد انها دائرة حاليا في كواليس الاطر الاسلامية خصوصا بعدما اتهم اخواني سابق وبارز هو الدكتور بسام العموش النواب الاربعة بزيارة عزاء الزرقاوي بناء على امر مباشر من المراقب العام لجماعة الاخوان الشيخ سالم الفلاحات، الامر الذي نفاه الفلاحات جملة وتفصيلا، مشيرا الى ان النائب ابراهيم المشوخي فقط اتصل فيه ليبلغه بانه ينوي زيارة العزاء فترك الفلاحات الامر له باعتبارها زيارة شخصية نافيا تماما ان تكون الزيارة قد قررت باوامر وتعليمات تنظيمية.

الإسلاميون قد يسحبون ممثليهم من البرلمان اذا فصل نواب عزاء الزرقاوي

■ عمان ـ يو بي أي: هدد قيادي إسلامي بان نواب الحركة الإسلامية في مجلس النواب قد يستقيلون في حال تم اتخاذ قرار بفصل النواب الأربعة المعتقلين في سجن الجفر الصحراوي تمهيداً لمحاكمتهم بتهمتي إثارة النعرات المذهبية وتعكير صفو الوحدة الوطنية بعد تقديمهم العزاء بالزرقاوي.

وكان نواب أردنيون بدأوا بالتوقيع على مذكرة تطالب بفصل النواب علي ابو السكر ومحمد ابو فارس وابراهيم المشوخي وجعفر الحوراني من عضوية مجلس النواب بسبب «السخرية من مشاعر الشعب الأردني وعائلات ضحايا تفجيرات عمان ودعم وتشجيع الإرهاب الذي أبداه النواب عندما زاروا منزل عزاء الزرقاوي».

وقال القيادي الإسلامي الذي طلب عدم ذكر اسمه ليونايتد برس إنترناشونال «قد نطلب من نواب الحركة الإسلامية في مجلس النواب تقديم استقالات جماعية في حال استمر التصعيد من قبل الحكومة وفي حال اتخاذ مجلس النواب قراراً بفصل النواب الأربعة».

وقال «ندرس كل الخيارات المتاحة أمامنا. لو اضطررنا لتقديم استقالات جماعية من مجلس النواب فإنه غير مأسوف عليه لإن المجلس افرغ من مضمونه كسلطة تشريعية».

وكان رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت أكد في عدة تصريحات صحفية أعقبت الأزمة أن لا مشكلة بين الحكومة والحركة الإسلامية وان الأمر في حقيقته مشكلة قانونية مع أربعة نواب ينتمون إلى الحركة الإسلامية خالفوا الثوابت الأردنية والعقيدة الإسلامية.

وكانت الحركة الإسلامية اتهمت الحكومة الأردنية بالتذرع بزيارة النواب الأربعة لبيت عزاء الزرقاوي من اجل الهجوم عليها.

ومنذ تفجر القضية تتعرض الحركة الإسلامية لهجوم عنيف يظهر وبشكل جلي في تحركات القوى الموالية للحكومة إضافة الى الصحف المحسوبة على الحكومة التي تصر على اتهام الحركة الإسلامية بدعم وتشجيع الإرهاب.

وطوال الأيام التي أعقبت تفجر الأزمة رفضت قيادات الحركة الإسلامية تقديم الإعتذار، مؤكدة أن ما قام به النواب الأربعة كان واجب ديني واجتماعي لا يمكن أن يعاقبوا عليه.

يذكر أن الحركة الإسلامية الأردنية ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي تعتبر قوى المعارضة الرئيسية في البلاد واكبرها وأكثرها تنظيماً وعرفت تاريخياً بولائها للنظام في الأردن.

بدء محاكمة 9 متهمين حاولوا تهريب عضو بارز بـ«القاعدة»

عمان ـ «القدس العربي»:

بدأت محكمة امن الدولة الاردنية أمس اجراءات محاكمة 9 متهمين حاولوا تهريب عضو بارز في تنظيم القاعدة من سجن سواقة الصحراوي الأردني قبل أسابيع وهو المحكوم بالإعدام عزمي الجيوسي الذي أدين بتخطيطه لتفجير مبنى المخابرات العامة بواسطة قنابل كيماوية عام 2004 .

ويواجه المتهمون في القضية تهم حيازة سلاح اتوماتيكي دون ترخيص قانوني بقصد استعماله على وجه غير مشروع بالاشتراك والشروع بالفرار من مكان التوقيف لشخص موقوف بجناية عقوبتها الاعدام بالنسبة للمتهم الجيوسي وتهمة التدخل بالشروع في إتاحة الفرار لشخص موقوف بجناية عقوبتها الاعدام وتسهيله له.

وقررت هيئة المحكمة في جلسة امس رفع الجلسة لغايات تعيين محامين للدفاع عن المتهمين في القضية وعلى نفقة الخزينة بعد ان بين المتهمون للمحكمة بانهم لم يعينوا محامين للدفاع عنهم وغير قادرين على ذلك.

والمتهمون في القضية هم عزمي الجيوسي وجميل كتكت وسليمان عبدالله ومحمد درباس ويوسف الصقر واحمد الدبك وعبدالفتاح كتكت اضافة الى اثنين فارين من وجه العدالة وهما سليمان مهيار ومحمد ابو درويش.

يشار الى انه وحسب اللائحة فإن المتهم الاول الجيوسي والموقوف على ذمة قضية جنائية عقوبتها الاعدام (تنظيم كتائب التوحيد) في مركز اصلاح وتأهيل سواقة اتفق مع المتهم الثاني جميل محمد كتكت الذي كان يقضي محكوميته في نفس السجن لمساعدته على الفرار من مكان توقيفه ذلك بعد ان يتم الافراج عن المتهم الثاني جميل كتكت.

وفعلا بعد ان أنهى كتكت مدة محكوميته عاد بعد مضي شهر لزيارة الجيوسي وهناك طلب الاخير من المتهم كتكت الاسراع في تنفيذ عملية الفرار كما طلب منه ضرورة تأمين مسكن لايواء العناصر التي ستلوذ بالفرار معه من السواقة.

وتمكن المتهم كتكت وفق لائحة الاتهام من تجنيد المتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع ذلك بعد ان عرض عليهم فكرة مساعدة المتهم الاول الجيوسي واخرين بالفرار من مركز الاصلاح.

وابلغ المتهم الثاني كتكت باقي المتهمين بوجود السلاح اللازم لغايات استخدامه في عملية تسهيل فرار الجيوسي ومن معه، حيث وافقوه على الاشتراك بذلك.

الاردن يشن حملة على منتهكي حقوق العمال الاجانب بعد اتهام امريكي لهم

واشنطن ـ من دوج بالمر:

قال مسؤول أردني كبير امس الجمعة ان الاردن أبلغ شركات صناعة الملابس المتهمة باساءة معاملة العمال الاجانب الذين يساعدون في صنع الملابس للسوق الامريكية اما ان «تحسن اسلوبها او ترحل».

وقال شريف الزعبي وزير التجارة والصناعة الاردني خلال زيارة للولايات المتحدة «لا يمكن ان نسمح تحت أي ظرف بحدوث أي من مثل هذه الانتهاكات لحقوق العمال وحقوق الانسان والاتجار بالبشر على الاراضي الاردنية».

وقال تقرير الشهر الماضي من لجنة العمل القومية لحقوق العمال والانسان التي تتخذ من نيويورك مقرا لها ان عشرات الالاف من العمال الاجانب العاملين في قطاع النسيج بالاردن يجبرون بشكل روتيني على العمل 100 ساعة زائدة اسبوعيا في الوقت الذي لا يحصلون فيه على أجورهم بالكامل.

وقال التقرير ان العمال الذين يشتكون يجازفون بالتعرض للضرب او السجن او حتى ترحيلهم دون الحصول على مستحقاتهم المالية.

واضاف التقرير ان مديري مصانع اغتصبوا العديد من النساء من بينهن امرأة شنقت نفسها.

ويتمتع الاردن بحرية وصول مميزة للسوق الامريكية بموجب اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة بالاضافة الى اتفاقية «المناطق الصناعية المؤهلة» (كويز) بالارتباط مع اسرائيل والضفة الغربية.

وتسهم الملابس بنحو 90 في المئة من صادرات الاردن للولايات المتحدة والتي بلغت في مجملها العام الماضي 1,27 مليار دولار.

ومن بين الزبائن شركات امريكية للبيع بالتجزئة مثل «جي.سي بيني» و«سيرز وول مارت» و«تارغيت».

وقال الزعبي ان الحكومة تأخذ تقرير لجنة العمل القومية لحقوق العمال والانسان بجدية جدا وأبلغت الشركات العاملة في الكويز وعددها 114 شركة انها لن تتسامح ازاء اي انتهاكات.

واضاف «اما ان يحسنوا الاسلوب أو يرحلوا» مقدرا ان المشكلات قاصرة على نحو عشرة في المئة من الشركات التي تنتج الملابس للسوق الامريكية.

وقال اذا وجدت اي انتهاكات جنائية فسيحيلها الاردن للقضاء. (رويترز)

معركة بين رئيس حزب التجمع و«المصري اليوم».. وصدمة بعد رفع رئيس نادي الزمالك الحذاء مع وجود مندوب للرئيس بعد هزيمة «الزمالك» امام «الاهلي»

مبارك يشيد بمشروع سلطة القضاء ونادي القضاة يرفضه.. توقعات بانفضاض الرأسماليين الجدد عن جمال.. وتحذير من البلطجية وسط القاهرة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن فوز فريق النادي الاهلي لكرة القدم بكأس مصر بعد هزيمته الزمالك، وحدوث مهزلة في المقصورة الموجود فيها مندوب رئيس الجمهورية بقيام رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور بالتعدي بالألفاظ وتهجمه على أعضاء مجلس إدارة النادي الأهلي، واخراج الحرس له من المقصورة وقرار المجلس القومي للرياضة برئاسة حسن صقر بتجميد نشاطه وصلاحياته في النادي ودعوة مجلس الإدارة في خلال خمسة عشر يوما للاجتماع، ومباريات كأس العالم، والامتحانات وظهور نتائج امتحان الشهادة الاعدادية واستقبال الرئيس مبارك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للبحث عن حل للأزمة بين فتح وحماس، وإحالة مشروع الحكومة للسلطة القضائية لمجلس الشورى وبدء مناقشته وبدء محكمة الجنايات بالقاهرة أولى جلسات محاكمة صحافي «صوت الأمة» و«آفاق عربية» وقرار النيابة تجديد حبس الدكتور عصام العريان عضو مكتب الارشاد لجماعة الاخوان المسلمين خمسة عشر يوما أخرى وزيارة رئيس وزراء الصين لمصر، والتوقيع على عدد من الاتفاقيات وبدء محكمة أمن الدولة العليا طوارىء أولى جلساتها لمحاكمة الارهابيين المتورطين في تفجيرات شارع الأزهر وميدان عبدالمنعم رياض بالقاهرة ومؤتمر نقابة المحامين في محافظة القليوبية لجمع تبرعات لفلسطين وصلت إلى مليون ومائتي ألف جنيه.

وإلى شيء مما لدينا نجود به اليوم:

معركة القضاة

ونبدأ تقريرنا اليوم بمعركة القضاة التي اشتعلت من جديد باعتراض نادي القضاة على مشروع القانون الذي أعده مجلس الوزراء وأرسله لمجلسي الشعب والشورى لمناقشته واقراره، ودافع عنه الرئيس مبارك في حديث أدلى به لزميلنا ممتاز القط رئيس تحرير «أخبار اليوم» يوم السبت وقال فيه:

«بداية أؤكد انه لا توجد أي خلافات بين الحكومة والقضاة الأمر يتعلق بشأن داخلي بين القضاة أنفسهم وأعتقد ان القانون الجديد يستجيب للمصلحة العامة ويحقق رغبات القضاة ويدعم استقلالهم، وهو مبدأ أساسي نحرص عليه دائما وذلك بعد ان تم استطلاع رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية ووجهات نظر نادي القضاة.

لكن النادي أصدر بيانا جاء فيه:

«عقد مجلس ادارة النادي على الفور اجتماعا مشتركا مع لجنة تفعيل قرارات الجمعيات العمومية لنادي القضاة وطالعوا المشروع ورصدوا بعض الايجابيات»، منها: اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على ندب مساعد الوزير لشؤون التفتيش القضائي ووكلائه وأعضائه ورؤساء المحاكم الابتدائية ووضع قواعد تنظيم اعداد مشروع الحركة القضائية، وإعلان الحركة قبل اتخاذ اجراءات استصدارها.

وتقرير مبدأ الموازنة المستقلة، والاقتراب من إباحة حق الطعن على الأحكام في طلبات رجال القضاء وأحكام التأديب.

ولكن المشروع خيب آمال الأمة وطموح القضاة في كثير من المسائل من أبرزها ما يلي:

1 ـ أباح المشروع ندب القضاة مصالح الحكومية وأمثالها من الوظائف التي لا تتلاءم مع مكانة القضاة وهو ما يسمح بإفساد القضاء والتعامل معها، كما أنهم يثيرون بتجاهلهم هذا أكثر من علامة استفهام حول الأهداف الحقيقية لهم ودأبهم طوال الأيام والأسابيع والشهور الماضية على الادعاء بأنهم لا يريدون غير مصلحة القضاة ولا يهدفون لشيء غير المصلحة العامة!!».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا وزميلتنا بـ«الأخبار» ومندوبة الجريدة في رئاسة الجمهورية إيمان أنور وقولها في «أخبار اليوم» يوم السبت كان رئيسنا وما يتعرض له من هجمات لا ترضيها ولا ترضينا قبلها:

«لا أحد يستطيع أن ينكر اننا نعيش ديمقراطية وحرية حقيقية، ولا شك أن ذلك ينعكس على حياتنا اليومية، تؤثر فينا ونتفاعل معها، فالديمقراطية ممارسة مسؤولة، تبني وتهدم، ليست دعوة للإحباط والتجريح الشخصي، وعندما اطلق الرئيس مبارك العنان لمناخ الحرية الذي نعيش فيه، كانت الرسالة واضحة، إعلاء لقيمة الإنسان والوطن، والعمل بشفافية ومحاسبة كل مخطيء أو مقصر، ولكن يبدو أن مناخ الحرية لا يروق للبعض! أما عن جهل أو سوء قصد، وفي كلتا الحالتين فالعذر أقبح من الذنب، وبنظرة بسيطة إلى مانشيتات بعض الصحف الحزبية والمستقلة ينتابك الاندهاش الشديد لما تحتويه عناوينها وما بين سطورها من جرأة الهجوم وتوجيه الاتهامات والتطاول على شخصيات ورموز الدولة إلى درجة تصل إلى حد المقاضاة! ولم يسلم من هذا مسئول في الحكم أو وزير، بل وطال ذلك رئيس الدولة وأسرته.!

لمصلحة من يا جماعة محاولة تشويه صورة مصر ورموزها؟! نعم، نحن مع حرية كشف الحقائق وليس تلفيق التهم والأكاذيب، نعم، نحن مع الشفافية والنقد البناء وليس الجري وراء الفضائح وهدم كل قيمة في المجتمع، وإشاعة مناخ يهز انتماء الإنسان لبلده، ورغم الممارسات الخاطئة في هذه الصحف، أكد الرئيس مبارك أكثر من مرة انه لا رجعة عن الديمقراطية ولا رجعة عن حرية الصحافة، ولكن يبدو أن البعض قد فهم خطأ، سماحة الرئيس وسعة صدره، وأساء استغلالها».

صحيح، لمصلحة من ياجماعة محاولة تشويه صورة مصر ورموزها؟

هذا سؤال يحيرها ويؤرقني معها.

وأسرع زميلها وزميلنا صبري غنيم ليلحق بها ويكمل قائلا في بابه الاسبوعي ـ رؤية ـ

«لا أعرف لماذا انفلتت الأقلام في الصحف المستقلة والصحف الحزبية، وأصبحت بعض هذه الصحف تتناول رموز النظام بالتشهير، هل لأن الرئيس مبارك قطع عهدا على نفسه بألا يقصف قلم في عهده، ولا يسجن صحافي بسببه، وهل لأن الرئيس التزم بهذا العهد، فاستغل بعض أصحاب الأقلام هذا العهد وراحوا يكيلون لرموز النظام السباب والتجريح، ولأنهم قانعون أن وعد الرئيس أصبح ميثاقا لا يستطيع أن يتراجع عنه ـ صحيح أن عصر مبارك أوجد مناخا أمام الكلمة الشريفة، أما عن الكلمة الخبيثة فلم يعد لها مكان ا في الشارع المصري، ولا في البيت المصري، وقد يعتقد أصحاب الأقلام الخبيثة التي تتناول شخص الرئيس مبارك، وعائلته، بأنهم سيجدون تأييدا عند المواطن المصري، وهم في داخلهم يعرفون أن هذا المواطن تربى على الأصالة والوفاء ولا يمكن ان يقبل انفلات الأقلام وبهذا الاسلوب الرخيص حتى يتطاولوا على رموز النظام بمن فيهم شخص الرئيس ـ لقد ألمني أن أسمع رأي بعض الأصدقاء العرب وهم يتألمون حزنا، عن انفلات الصحافة في مصر، فهم غير راضين عن هذا الأسلوب».

طبعاً، من حق الأصدقاء العرب أن يتألموا مثلنا على ما يتعرض له رئيسنا، لكننا سنواجه ذلك كله بالهدوء وبالحكمة، بعد أن اتضحت أهداف المهاجمين الخبيثة، وهي إثارة أعصاب النظام ودفعه لاتخاذ اجراءات عنيفة كتلك التي استخدمها الرئيس الراحل أنور السادات في الخامس من سبتمبر ـ ايلول ـ سنة 1981، ولكن ما لا يعلمه هؤلاء ان خطتهم مكشوفة للدكتور حماد عبدالله حماد عضو المجلس الأعلى للسياسات الذي يتبع أمانة السياسات التي يرأسها جمال مبارك، وقال امس في بابه اليومي بجريدة «روزاليوسف» ـ ماذا لو ـ

«هل هناك رهان على خروج الإدارة المصرية عن الطور؟ هل هناك رهان على قدرة النظام المصري على «سعة الصدر»؟ وأن هناك ضغطاً حتى يضيق الصدر، وحتى يتصرف النظام كما حدث في 5 سبتمبر 1981، هل هذا رهان؟ ولذا نقرأ جرائد شبه «شرشحة» و«قلة أدب» مؤداها إلى «الإغاظة» وإلى دفع النفس للخروج عن الأطر الطبيعية، والتصرف بحماقة، إن ما ينشر في بعض الصحف، يخضع للمحاسبة القانونية، ولكن أنا أراهن على شيء آخر بأن الرهان سوف يخسرونه تماما، لن يتكرر يوم 5 سبتمبر في تاريخنا المعاصر!!

ولن يتكرر أن يقابل الغباء السياسي بغباء إداري، بل سنواجه الغباء السياسي بذكاء إداري، وذكاء سياسي آخر لصالح الوطن والأغلبية من الشعب المصري العظيم، أبداً لن يكون النداء بالباطل حقا!

أبداً لن ينتصر دعاة الظلام!

وسينتصر دعاة الحوار، والحرية، وإطلاق الديمقراطية المصرية!

أبداً لن ينتصر مشاغبو وسط البلد، وأهلا وسهلا بالأحزاب، وأهلا وسهلا بالتنظيمات التي تقبل بالمناقشة وبالحوار وبالعمل من أجل مستقبل هذا الوطن، بناء، وإبداعا، ودفاعا عن استقلالية القرار الوطني، ومحاربة للفساد، والوقوف معاً بأفكارنا وأيادينا، وأموالنا لمواجهة أي انكسار أو أي ظلال على سماء الوطن».

طبعا، مالنا نحن ومشاغبون وسط العاصمة والافك الذي يرددونه؟!

وما توقعه حماد، حدث فعلا، فقد كتب زميلنا بجريدة «الأهالي» مصباح قطب في بابه ـ المسائل ـ بجريدة «التجمع» التي تصدر ايضا عن حزب التجمع يقول:

«الرئيس أصبح حملاً ثقيلاً على النظام الذي انتجه، ويخشى الباقون من حراس هذا النظام أن يؤدي استمراره مع الأداء العقيم الحالي إلى دربكة المنظومة كلها وليس لديهم تصور لمخرج محدد.

جمال مبارك أصبح عبئا على اليمين الجديد الذي لعب جمال دورا لا ينكر في تهيئة الساحة له وزرع رموزه في المواقع الحاكمة، فأهل هذا اليمين باتوا يخشون ردة الفعل العنيفة على التوريث إن وقع والتي قد تطيح بكل مكاسبهم، ثم أنهم لم يعودوا يحتاجون جمال كضامن للتوجه إذا اكتسبت الايديولوجية الجديدة من الأرض «والمال والنفوذ» ما يجعلها غير راغبة في الرهان على شخص واحد، ولديها ماعون، عريض من الأشخاص والأدوات. أصبحت سوزان مبارك عبئا على نظام التراتب النسائي إذ ترى سيدات كثيرات من اللواتي دخلن وحدهن أو بسبب أزواجهن عوالم النفوذ والمليارات والعلاقات الدولية الواسعة، أنهن أجدر بمكانة «سيدة مصر الأولى»، ولو معنويا، فالماس الذي اشترينه من حر مالهن والذوق واللغة والأصول العائلية ترجح كفتهن من وجهة نظرهن كما أنهن يرفضن الآن دور السنيدة في جولات السيدة حرم الرئيس أو لأنشطتها الذي كان يقبله ببساطة وزراء من الحرس القديم وجيل التنظيم الطليعي، في كل الحالات ليس هناك ما يعزينا كيساريين».

وإلى مشاغب آخر من مشاغبي وسط القاهرة ـ محمد حماد ـ نائب رئيس تحرير جريدة «العربي»، وكان ياما كان، في سالف العصر والأوان، زميلا وصديقا لي، حتى بدأ يحترف مهاجمة رئيسنا، فلم يعد مثلما كان، طبعا، لأنه يقول في عموده ـ سؤال بريء ـ وما أتعس ما يقول:

«قلت إن الرئيس ينفرد بتعديل الدستور وثالثهما شيطان التوريث، ولم أكن أعرف أن ما قلته ليس مجرد رأي، بل هو في الحقيقة الخبر العيان الذي قدمت الزميلة الصحافية اللامعة سوسن الجيار الدليل الدامغ على صدقه في مجلة «روزاليوسف» في عددها الأخير، أن الرئيس ينفرد بالتعديل بعيدا عن حزبه الذي لم يبد أي اهتمام بالورقة المسماة استطلاع رأي النواب حول التعديلات، فالنواب من الحزب الوطني تركوا المهمة كلها للرئيس المستطلع رأيهم ولسان حالهم يقول: «هو احنا هانعرف أكتر منك يا ريس»!

وهكذا استفرد الرئيس بالدستور يفعل به ما يشاء، وتماما كما جرى خطف المطلب الشعبي بإلغاء حالة الطوارىء لتكريس استمرارها تحت عنوان آخر اسمه قانون الارهاب، فإن ما يحدث في موضوع التعديلات الدستورية هو نوع من خطف المطلب الشعبي وادخاله عنصرا من عناصر تجهيز المسرح لسيناريو ما بعد مبارك!

طريق خطف المطالب الشعبية الذي أدمنته العائلة الحاكمة ليس له إلا اتجاه واحد هو: خطف مصر!».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود ونشر «المصري اليوم» يوم السبت رد الدكتور يحيى الجمل على هجوم الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع عليه، في عدد الجمعة فقال:

«من حق السيد رفعت السعيد أن يغضب مما نشرته «المصري اليوم» ولكنني أتصور أن الغضب لا يحول بين الإنسان وعفة اللسان، على كل حال من حقه أن يغضب بغير شك»، وعتابي لا يخجل في نفس الوقت من محاكمة صحافي شجاع قال الحقيقة، النظام بعد ما أخذ الاذن من البيت الأبيض، بشفاعة إسرائيلية، ارتكب أبشع الجرائم ضد مواطنيه في الشارع، وينقلب الآن للتنكيل بالكتاب الوطنيين، تحية اكبار لصديقي وائل الابراشي الذي أعرف مدى صلابته في الأوقات الصعبة، ان المصريين الذين طالما دافعت عن حقهم في العدل والحرية والكرامة يقفون اليوم كلهم معك، وليس يوم محاكمتك إلا معركة اخرى بين الظلم والحق سوف تنتصر مصر فيها لتبدأ عصرا جديدا يليق بها».

مرتضى والمقصورة

وأخيرا إلى معركة رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور التي حدثت في المقصورة بعد هزيمة الزمالك أمام الأهلي على الكأس وقرار رئيس المجلس القومي للرياضة برئاسة حسن صقر ايقافه لتعديه على أعضاء مجلس إدارة النادي الأهلي وهو الحادث الذي قال عنه زميلنا حسن الرشيدي رئيس تحرير «المسائية» امس في عموده اليومي ـ آخر كلام ـ

«المهزلة التي حدثت في مقصورة استاد القاهرة اثناء مباراة الأهلي والزمالك في نهائي كأس مصر لكرة القدم، فضيحة كبرى لم تسىء لجهاز الرياضة أو الأهلي والزمالك أو اتحاد الكرة فحسب وإنما أساءت أيضا لصورة وهيبة الدولة وممثلها الذي كان حاضرا في المقصورة لتسليم الكأس للفريق الفائز بالبطولة وهو النادي الأهلي. الفضيحة الكبرى داخل المقصورة، أو أعمال البلطجة التي تمثل إهانة بالغة لمسؤولي الرياضة في مصر، حاول رئيس المجلس القومي للرياضة حسن صقر في تصريحاته ان يخفف من حجمها ويؤكد ان ما حدث لن يمر مرور الكرام، انه لم يحدث أي اعتداء على مندوب الرئيس أو عليه شخصيا كرئيس لمجلس الرياضة من جانب رئيس نادي الزمالك، وبالفعل أصدر المجلس القومي للرياضة امس قرارا بوقف نشاط مرتضى منصور ومنعه من ممارسة صلاحياته، ولكني أعتقد ان الامر لن ينتهي عند ذلك، لإن الأطراف المتنازعة لن تصمت، ومرتضى منصور أدمن اصدار ردود أفعال صاخبة غير هادئة وأحيانا غير متوقعة سواء كانت شرعية أو مطاطية أو غير شرعية وإذا لم تشمل العنف الفعلي، تلجأ للعنف اللفظي، وهذا أضعف الايمان في قاموس مدمني الشهرة والأضواء، فإن لم تأت الأضواء بالعمل والأداء فعليك بطول اللسان، على صفوة الأقوام، وكبار المقام!!».

لكن زميلنا وصديقنا مرسي عطا الله رئيس تحرير «الأهرام المسائي»، والرئيس المؤقت السابق لمجلس إدارة نادي الزمالك شن هجوما عنيفا ضد حسن صقر رئيس المجلس القومي للرياضة بقوله عنه:

«إن القرار الذي اتخذه المجلس القومي للرياضة بعودة مرتضى منصور لرئاسة نادي الزمالك تحت غطاء حكم محكمة القضاء الاداري كان قرارا معيبا ومشبوها ليس لأنه احترم حكم القضاء الاداري ولم ينتظر انتهاء النظر في الدعوى امام المحكمة الادارية العليا وانما لأن القرار أعاد المحكمة من أبناء النادي المخلصين، ولكنهم ليسوا على وفاق معه سواء بحكم رواسب الماضي الانتخابية أو لأنهم مكلفون بمهمة تقليم أظافر مرتضى بتعليمات من الذي أتى بهم! كان واضحا ان رئيس المجلس القومي للرياضة يريد أن يصفي حساباته مع أطراف عديدة داخل نادي الزمالك يعتقد ـ صوابا أو خطأ ـ أنها أسهمت في سقوطه في الانتخابات الاخيرة على مقعد نائب الرئيس التي اكتسحها اسماعيل سليم، وكان واضحا ايضا ان لدى المسك بشؤون الرياضة المصرية ـ في غفلة من الزمن ـ رغبة في تسديد الفواتير لبعض من يعتقد أنهم وقفوا إلى جواره في الانتخابات ولم يدخروا جهدا في مساندته وأن عليه أن يعوضهم عن ذلك وأن يعيد لهم الاعتبار سواء بما صدر من تعيينات في المجلس القومي للرياضة أو ما صدر من تعيينات في مجلس إدارة نادي الزمالك، وكان لافتا للنظر أن رئيس المجلس القومي للرياضة يحاول ايهام الجميع بأنه «مسنود» من الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الذي أتى به الي هذا الموقع لاعتبارات تتعلق بزمالة الدراسة الجامعية في كلية الهندسة وللجيرة المشتركة في فيلات مدينة 6 أكتوبر وتحت مظلة الادعاء بأنه «مسنود» شهد مبنى الشباب والرياضة في ميت عقبة صراعات عنيفة بين المجلس القومي للشباب الذي يرأسه الدكتور صفي الدين خربوش ولم تقتصر هذه الصراعات على الاختصاصات والصلاحيات وتبعية العديد من المواقع في المحافظات وانما امتدت ـ بكل اسف ـ الي السيارة والمكتب ـ وانتهت لصالح «المسنود» مع أنني استطيع أن أجزم بأن ثقافة «الرجل المسنود» قد توارت واختفت منذ مجيء الرئيس مبارك الي الحكم عام 1981 ويريد بعض العابثين اعادة إحيائها مرة اخرى! وإذن ماذا؟ كان مؤسفا ومحزنا أن يمتد المشهد المهين لهيبة المقصورة اثناء المباراة الى المؤتمر الصحافي الذي أعقب المباراة وقال فيه رئيس المجلس القومي للرياضة «المسنود» كلاما يدعو للرثاء من نوع تكرار تأكيده على أنه لم يتعرض للضرب أو الاهانة وأنه لم ير الحذاء المخلوع، مع أن الكل سمع سبابا صريحا له يحمله المسؤولية عن الخراب الذي لحق بنادي المالك! ان الصورة المرتعشة التي بدا عليها الرجل «المسنود» أمس الأول في مواجهة حادث طارىء وعابر ـ لكنه مستفز ومهين ـ تعني أن مسلسل التسيب وعدم الانضباط والفوضى والبلطجة لن يختفي من الساحة الرياضية في وقت قريب. إن القضية ليست في قرار باستبعاد مرتضى منصور أو حل مجلس الإدارة أو الإتيان بمجلس إدارة جديد في الزمالك ولكن القضية تكمن في أن المرجعية الادارية الممثلة للدولة في المجلس القومي للرياضة تفتقر الى أي حس سياسي يتفق وأهمية وشعبية وجماهيرية هذا القطاع الحيوي والحساس!».

AL-QUDS Al -